



الرقم التسلسلي:

التاريخ المناقشة: . / 06 / 2019

دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:
الدكتور إسماعيل سبتي

إعداد الطالبين

- بن خريص سفيان
- لغويني بدرالدين

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	أعضاء اللجنة
رئيسا		د/ قمان مصطفى
مقررا ومشرفا		د/ سبتي إسماعيل
مناقشا		د/ بوديسة محمد

السنة الجامعية:

2019 / 2018

دعاء

دعاء

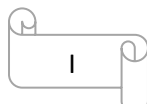
اللهم اجعني صبورا، واجعني شكورا، واجعني في عيني صغيرا

وفي أعين الناس كبيرا

اللهم إذا أعطيتنا نجاها فلا تأخذ منا تواضعنا وإذا أعطيتنا

تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

ربنا فتقبل دعائنا.



شكر

و اهداء

شكر وتقدير

"كن عالما.. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل

على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الدكتور "إسماعيل سبتي" لما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة المحاسبة والتدقيق والأساتذة القائمين على عمادة وإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة (محمد بوضياف)، كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات

الشكر والعرفان إلى القائمين على مكتبة الكلية وكل العاملين بها.

إلى الذين كانوا عوننا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

إلى من زرعوا التفاؤل في درينا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم منا كل الشكر

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف

إلى جانبنا، ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا.

البحث بحثنا، فلولا وجودهم لما أحسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث ولما وصلنا

إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر...

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

"صدق الله العظيم"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب

اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا بروئيتك

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى روح أبي الغالي الذي مازال أمله وحلمه يسكن قلبي وينير دربي

"والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني .. إلى بسملة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"أمي الحبيبة"

"إخوتي": مباركة، عبد الرحمان، علي، مسعودة، خالد، صهيب. *سفيان.

"إخوتي": صهيب، مارية. *بدرالدين.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، إلى

من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم

"أصدقائي"



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

I	دعاء
II	شكر وتقدير
III	إهداء
V - IV	الفهرس
VI	فهرس الاشكال
VII	فهرس الجداول
أ - د	مقدمة
الفصل الأول: التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
2	المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي
4	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
6	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
8	المطلب الرابع: وظائف وخطوات التحليل المالي
11	المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية
11	المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
12	المطلب الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي
14	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
18	المطلب الرابع: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
22	المبحث الثالث: عموميات حول ادارة المخاطر المالية
22	المطلب الأول: مفهوم ادارة المخاطر المالية
23	المطلب الثاني: أهداف ادارة المخاطر المالية
24	المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية
26	المطلب الرابع: مقاييس المخاطر المالية
29	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

فهرس المحتويات

32	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف
34	المطلب الثاني: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها
35	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة
41	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة
41	المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة
44	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2013-2014-2015)
46	المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة
51	المبحث الثالث: تحليل محتوى القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة
51	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
56	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
63	خلاصة الفصل
65	الخاتمة
66	نتائج الدراسة
67	الاقتراحات
67	آفاق الدراسة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس

الأشكال

والجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات	(01)
25	أنواع المخاطر المالية	(02)
33	اختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف	(03)
36	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	(04)
47	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول لسنة 2013	(05)
48	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول لسنة 2014	(06)
48	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول لسنة 2015	(07)
49	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم لسنة 2013	(08)
50	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم لسنة 2014	(09)
50	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم لسنة 2015	(10)
54	تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015)	(11)
56	تطور الخزينة خلال الفترة (2013-2015)	(12)

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	طرق حساب أنواع رأس المال العامل	15
(02)	جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015)	41
(03)	جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015)	43
(04)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الطبيعة للفترة (2013-2015)	44
(05)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة (2013-2015)	46
(06)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة (2013-2015)	47
(07)	تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2013-2015)	51
(08)	أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2013-2015)	52
(09)	تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة (2013-2015)	55
(10)	الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015)	55
(11)	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2013-2015)	57
(12)	نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015)	58
(13)	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015)	59
(14)	نسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2013-2015)	61

مقدمة

مقدمة

إن تطور الممارسات التجارية والمالية زاد من تعقد نشاطات المؤسسة، مما جعل المحاسبة المالية تأتي بمعايير متجددة من أجل مواكبة هذه التغيرات السريعة وهذا كي تصبح المعلومة التي تقدم لمستخدمي التقارير المالية ذات قيمة إيجابية لقراراتهم فمن الأفضل للمستثمر الحصول على معلومات حديثة ومطابقة لواقع نشاطات المشروع. إن مستخدمي المعلومات المالية دائما ما يتساعلون ويتخوفون من المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد على المعلومات المقدمة لهم من أجل مواجهة أو تجنب المخاطر المالية.

يعتبر التحليل المالي ضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم، فالتحليل المالي يسمح بالتعرف على الوضع المالي للمؤسسة والتحليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة كما هو تقنية تستعملها أغلب المؤسسات لتفادي المخاطر المحتملة، خاصة أن المؤسسة تنشط في محيط متغير ومرن ومتقلب.

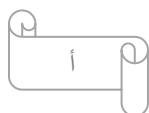
وبذلك أثبت التحليل المالي أهميته في مراحل مختلفة من العملية الإدارية إضافة إلى دوره الفعال في حياة المؤسسة، مما زاد اهتمام الباحثين والمفكرين به بحيث يتم التركيز على مفاهيمه وأهميته وعلاقته بالمحاسبة ودوره في تقييم وتوجيه وتحديد استراتيجيات المؤسسة.

إن عملية قياس مقدار عدم التأكد وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة هو دور ما يسمى بإدارة المخاطر المالية حيث تسهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة من مخاطر مالية وصعوبات مالية في المستقبل يمكن أن تعرقل مسارها الاستراتيجي، كما أنها تسهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المالية المرتبطة بها ومن ثم الاستخدام الفعال والكفاء للموارد الذي يسهم في تحقيق أهداف المنظمة.

وبناء على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور مؤشرات التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة؟

ولكي يتسنى لنا السيطرة على مختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:



- 1- ما المقصود بالتحليل المالي؟
- 2- ما هي المؤشرات والمعايير المستعملة في التحليل المالي؟
- 3- ما هي طبيعة وأنواع المخاطر المالية المؤثرة في نشاط المؤسسات الاقتصادية؟
- 4- ما هي أبرز الطرق والوسائل التي تستعملها إدارة المخاطر لقياس مقدار عدم التأكد والتنبؤ بحجم المخاطر المالية التي تترص بالمؤسسة؟

فرضيات البحث:

في ضوء العرض السابق لإشكالية البحث يمكن طرح الفرضيات التالية واختبار صحتها

- التحليل المالي وسيلة لعملية التخطيط المستقبلي وقاعدة هامة لاتخاذ القرارات وبناء الأهداف.
- يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص الخطر واتخاذ القرارات في المؤسسة.
- إن الجزء الجوهرية والأساسي في وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة فقط لا غير.
- ينتج الخطر من تفاعل الأحداث المسببة له وعدم القدرة على التنبؤ.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث إثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

- 1- المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.
- 2- المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع "دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية" مبني على أسس ومبررات أهمها:

- وجود صلة مباشرة بالتخصص العلمي الذي ندرسه -مالية ومحاسبة- .
- أهمية وحساسية الموضوع باعتباره المحرك الأساسي للمؤسسة.
- فهم الغموض والإبهام الذي يدور حول هذا الموضوع (التحليل المالي).
- رفع القدرة والكفاءة من خلال الدراسة الميدانية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز أهمية التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة من خلال المعلومات المالية التي يوفرها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت وما زالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان المالية والتسيير.

أهداف الدراسة:

- معرفة أهمية الاستفادة من التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.
- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة
- الخروج بنتائج وتوصيات نأمل أن تساعد المؤسسة موضوع الدراسة والباحثين في هذا المجال.

هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين فصل للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي حيث سنتطرق في:

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية وفيه نستعرض ماهية التحليل المالي، بالإضافة إلى مؤشرات التحليل المالي. وماهية إدارة المخاطر المالية.

الفصل الثاني: لقد خصص للدراسة الميدانية للمؤسسة موضوع الدراسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) حيث تم تقديم عام للمؤسسة وعرض لقوائمها المالية، ثم معالجة المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الأول:

التحليل المالي

وإدارة المخاطر

المالية

الفصل الأول: التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به.

كما يعتبر موضوع إدارة المخاطر المالية أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام الباحثين نظرا لما تواجهه المؤسسات من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا، وتتعرض المؤسسات للعديد من المخاطر من بينها المخاطر المالية بأنواعها.

يتناول هذا الفصل موضوع التحليل المالي وعلاقته بالمخاطر المالية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية.

المبحث الثالث: عموميات حول ادارة المخاطر المالية.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة الم واضيع المتعلقة باستخداماته، ذلك أن التحليل المالي كعملية مساعدة على اتخاذ القرارات قد عرف تطورا ملحوظا منذ ظهور المؤسسة كنظام، إلى أن أصبحت له أغراض متعددة وأصبح يحتل أهمية بالغة في الفكر المالي للمؤسسات وهذا ما نحاول توضيحه من خلال مطالب هذا المبحث

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

1- نشأة التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع ازدياد انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الادارة والملكية، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها اهم قائمة وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل طويل الاجل.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير والتحليل المالي، كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي وينظر الآن الى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الاساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الاداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى انه يعمل على اخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي يمكن تلخيصها كما يلي¹:

➤ الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبرى: مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة والتي يكون فيها انفصال بين الادارة والملاك وبالتالي كان من الضرورة ايجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.

¹ ناصر دادي عون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص ص13-14.

- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير قدر من الأمان للمستثمرين حيث قامت بوضع القوانين والتشريعات التي تقتضي بالضرورة أن تقوم الشركات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.
- الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.
- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن شركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.
- ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب ان تعرض وبشكل منفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2- تعريف التحليل المالي

تعريف أول: نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف الى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال:

- القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة
- الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الاسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة¹

تعريف ثاني: يمكننا تعريف التحليل المالي بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة

¹ أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص ص 125-126.

من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة.¹

تعريف ثالث: التحليل المالي بصورة مبسطة هو الاساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.²

إذا يمكن تعريف التحليل المالي على أنه علم له معايير وقواعد وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها وإخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما. ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم انظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

1- أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في كونه يساعد في التعرف على مواطن القوة في المنظمة والعمل على تعزيزها، ومواطن الضعف فيها والعمل على علاجها، حيث ان مسؤولية ادارة المنظمة بالدرجة الاولى حسن استخدام الموارد الانتاجية المتاحة، سواء المادية أو البشرية، وهذا لا يتم الا من خلال القيام بعملية التحليل المالي.

ونظرا لأن وظائف الادارة المالية تنحصر في ثلاث وظائف رئيسية هي التخطيط المالي، الرقابة المالية وتقييم الاداء، والتمويل والاستثمار، فان من الوظائف الاساسية للمدير المالي القيام بوضع الخطط المالية الرامية الى تحقيق اهداف المنظمة، وهذه المهمة ليست بالسهولة، وخاصة بعد ان تضخمت المنظمات وكبر حجمها وتعددت واجباتها، وعملية التخطيط تعتمد على البيانات والمعلومات المالية المتوفرة عن الماضي والمتصلة بنشاط المنظمة، ولكن وجود هذه البيانات وحده

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005، ص 12.
² أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 49.

لا يكفي للقيام بعملية التخطيط، ولا بد من القيام بتحليل هذه البيانات و ايجاد علاقات مختلفة بينها لتعطي مؤشرات و دلالات معينة تفيد في عملية التخطيط، وبذلك يكون التحليل المالي هو نقطة البداية لعمل الخطط قبل القيام بأي اجراءات متقدمة للتنبؤ بالميزانيات التقديرية و اعدادها.

كما انه لا بد من القيام بعملية الرقابة المالية وتقييم الاداء بهدف تقييم كفاءة السياسات المالية والمبادرة لاتخاذ الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، ولكي يتم القيام بذلك لا بد من القيام بعملية التحليل المالي.

وكما تفيد عملية التحليل المالي في القيام بعملية التخطيط و الرقابة المالية فإنها تفيد المنظمة أيضا عند رغبتها في الحصول على اموال من المنظمات المالية المتخصصة مثل المصارف و المقرضين المختلفين، حيث لم تعد عملية الحصول على القروض مرتبطة بالاتصالات و العلاقات الشخصية، وأصبح ذلك مرتبطا ارتباطا كاملا بالمركز المالي للمنظمة المقترضة، الأمر الذي يتطلب القيام بعملية تحليل المركز المالي لها قبل اتخاذ القرار الخاص بمنح القرض من عدمه، حيث تقوم المنظمة المقترضة بعملية التحليل بالرغم من انه ليس هناك مانع من قيام المنظمة المقترضة بتقديم البيانات مصحوبة بالتحليل المالي المطلوب، وكما يقوم الافراد و المنظمات نحو القروض بتحليل المركز المالي للمنظمة فان المستثمرين الذين يرغبون في استثمار اموالهم في المنظمة يقومون بعملية التحليل أيضا للتعرف على سلامة الاستثمار و العائد المحقق من ورائه.

مما سبق يتبين ان أهمية التحليل المالي تتمثل في كونه المنطلق الأساسي للتعرف على وضع المنظمة من حيث القوة والضعف، وبما يساعد ادارة المنظمة على حسن استغلال مواردها الانتاجية المتاحة، كما تتمثل أهمية التحليل المالي في انه الخطوة الاساسية التي لا بد من القيام بها قبل القيام بعملية التخطيط والرقابة، وقبل حصول المنظمة على الاموال اللازمة، وقبل القيام بعملية الاستثمار.¹

¹ عبدالله عبدالله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2013، ص 157

2- أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الاسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الافضل للموارد، وعليه فان التحليل المالي يهدف الى تحقيق الآتي:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والمتوسط.

على الرغم من أهمية هذه الاهداف الا ان نتائج التحليل المالي يجب التعامل معها بحذر كون ان قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقا لقواعد ومعايير محاسبية من جانب، ومن جانب آخر ان بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي الى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.¹

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن تبويب يستند على أسس مختلفة أهمها:²

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص ص 11-12.

² عبد الحليم كراجه، الإدارة والتحليل المالي أسس-مفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 166.

➤ **حسب الجهة القائمة بالتحليل: وتنقسم إلى:**

أ- **التحليل الداخلي:** يقصد به التحليل الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى مثل: الإدارة المالية، قسم المحاسبة، وعادة ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في مختلف مستوياتها. ويحظى المحلل بإمكانيات أكبر لمعرفة السياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة والحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وتفاصيل أدق والاطلاع على مصادرها.

ب - **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف إلى خدمة هذه الجهات وتدقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك والبنوك المركزية ومراجع الحسابات الخارجي.

➤ **حسب طبيعة البيانات والمعلومات:¹**

أ- **مصادر الحصول على البيانات والمعلومات:** فهناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

ب- **مدى تدقيق البيانات من عدمه:** فتقسم البيانات إلى بيانات تم تدقيقها وأخرى لم يتم تدقيقها.

ج- **مدى نشر البيانات من عدمه:** فتقسم البيانات إلى بيانات منشورة وبيانات غير منشورة.

➤ **حسب الأسلوب المتبع في التحليل :**

تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ- أسلوب التحليل بالنسب المالية.

ب- أسلوب التحليل بالمقارنات.

ج- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

د- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

¹ عبد الحليم كراجه، الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق الذكر، ص166

وهناك أساليب أخرى متعددة.

وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها الغرض الذي يهدف إليه التحليل، نطاقه، حجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

➤ حسب البعد الزمني للتحليل:

أ - التحليل المالي الرأسي: وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانقفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.

ب - التحليل المالي الأفقي: وهو التحليل الذي يتم على أساس المقارنة بين أرقام نفس العنصر ولكن بين عامين مختلفين ويعرف هذا التحليل بمصطلح " تحليل الاتجاهات"، ويساعد على ما يلي :

- معرفة اتجاه السنة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي خلال فترة زمنية.
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

المطلب الرابع: وظائف وخطوات التحليل المالي

1- وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف تتركز في مجملها حول:¹

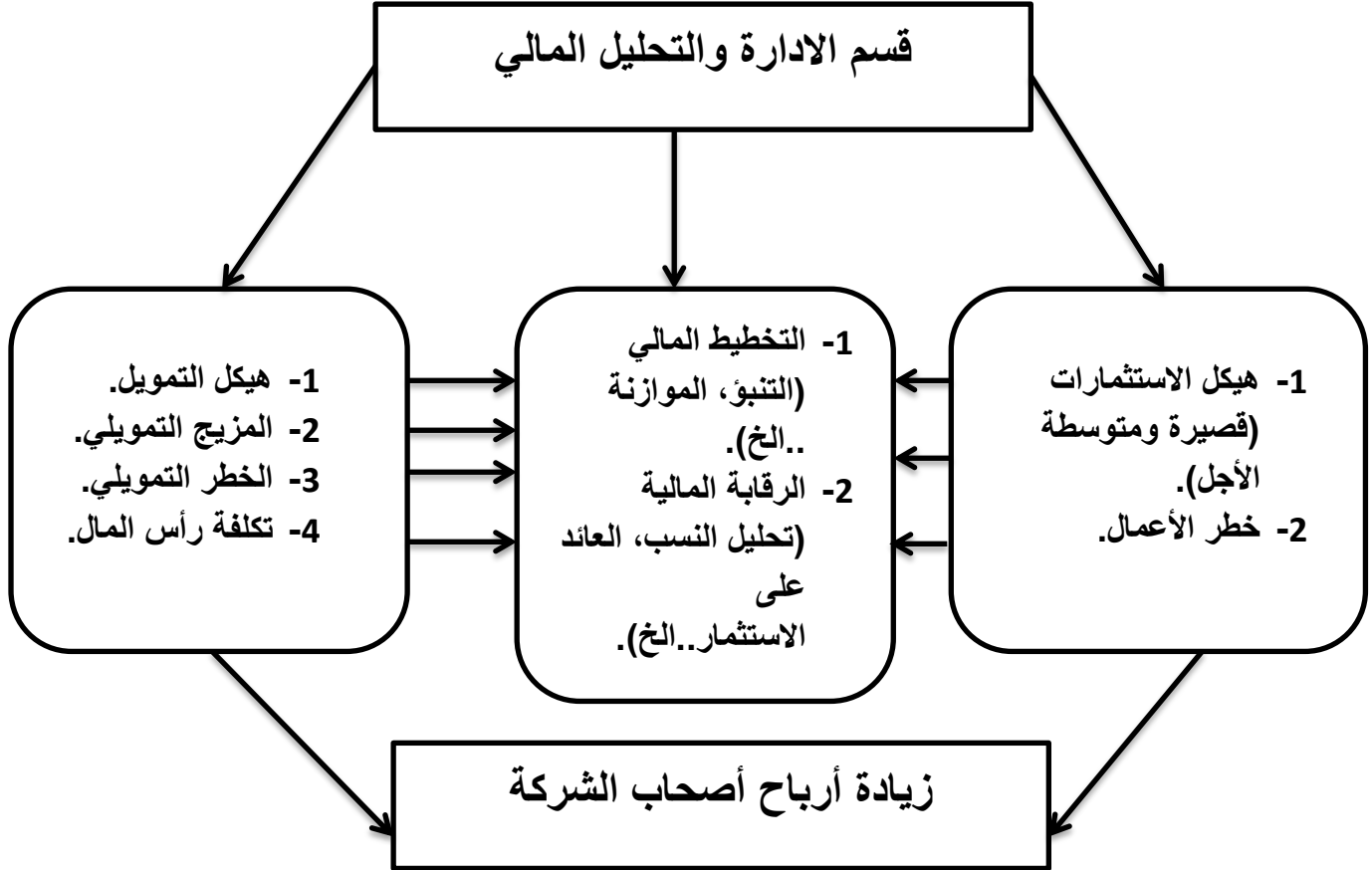
➤ توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية والفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة الى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.

➤ اتخاذ قرارا الاستثمار: وذلك عن طريق ابراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها.

¹ محمد الصالح عواشريه، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 21.

- اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.
- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

الشكل رقم 01: يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرارات:



المصدر: بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2011، ص 12.

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروات أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

- **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

➤ **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

2- خطوات التحليل المالي¹

يعتمد المحلل المالي في عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول الى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة ان خطوات التحليل المالي هي:

2-1- تحديد الغاية او الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لغرض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل انتاجية العمل...الخ.

2-2- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الاداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والايرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في اداء المشروع مثل المبيعات والانتاج.

2-3- تحديد اداة وأدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول الى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

2-4- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول الى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

2-5- تحليل المؤشرات التي تم التوصل اليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

2-6- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص25

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف ومن هذه الأطراف:

1- إدارة الشركة: إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، هذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

2- المالكين والمساهمين: في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.¹

3- الدائنون: تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.

➤ الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنين هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

➤ الديون قصيرة الأجل: إن ما يهم الدائنين هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنين هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

4- جهات أخرى:

➤ الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، مرجع سبق ذكره، ص 22

- أجهزة التخطيط: وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على اعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المتحصلة من نتائج التحليل المالي.
- المستثمرون المحتملون: لغرض دراسة امكانية استثمار أموالهم في منشآت الاعمال فان المستثمرين المحتملين يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.
- المصارف وشركات التأمين: لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في امكانية التامين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الاقساط، فان المصارف وشركات التأمين تعتمد الى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.
- العملاء والموردون.
- آخرون.¹

المطلب الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي

1- أدوات التحليل المالي

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته هي المعلومات المستسقاة من السجلات المحاسبية للمنشأة وخاصة القوائم المالية لها، والتي هي سرد رقمي لنتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة وهذه القوائم هي:

- 1-1- قائمة المركز المالي أو ما يسميها المحاسبون الميزانية العمومية: وهي تصور الأوضاع المالية للمنشأة كما كانت عليه في تاريخ معين
- 1-2- قائمة نتائج الأعمال: أي قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر ويمثل رصيد ما حققته المنشأة من ربح أو ما تحملته من خسارة خلال فترة زمنية محددة تسمى الفترة المحاسبية ويتم التوصل إلى صافي الربح بطرح مجموع المصاريف من إجمالي الإيرادات وهي أمور تتأثر بوجهة نظر المحاسب بالأساليب المحاسبية المتبعة في الشركة.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19

2- طرق التحليل المالي

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي:¹

2-1- التحليل المالي التطوري: يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية، ويتطلب هذا التحليل نظام محاسبي ومالي متطور وفعال.

ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

- تطور النشاط: من خلال التغير في رقم الاعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض ان يتناسب مع تطور النشاط.
- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الامكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطررها ليبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا على الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق.
- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين، المخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- تطور الهيكل المالي: يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها وتأثير الاستدانة على المردودية.
- تطور المردودية: تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو وواحد من أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص50.

يمثل قادة أساسية للتحليل التطوري، وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2-2- التحليل المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة.

2-3- التحليل المالي المعياري: هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدلا من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

لدراسة التوازن المالي يجب الاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل - الخزينة.

1- رأس المال العامل

1-1- تعريف رأس المال العامل:

➤ يمثل رأس المال العامل مجموع الاموال المستثمرة في الاصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي.¹

➤ يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفلها كذلك.²

رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.

رأس المال العامل = أصول متداولة - ديون قصيرة الاجل.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 16.

1-2- أنواع رأس المال العامل:

- رأس المال العامل الخاص.
- رأس المال العامل الصافي.
- رأس المال العامل الاجمالي.
- رأس المال العامل الاجنبي.

والشكل الموالي يوضح طرق حساب أنواع رأس المال العامل:

جدول رقم 01: يبين طرق حساب أنواع رأس المال العامل:

طرق حساب أنواع رأس المال العامل			
رأس المال العامل الخاص	رأس المال العامل الصافي	رأس المال العامل الاجمالي	رأس المال العامل الاجنبي
<ul style="list-style-type: none"> • رأس المال العامل الخاص=الاموال الخاصة-الاصول الثابتة. • ويحسب أيضا: الاصول المتداولة-مجموع الديون. 	<ul style="list-style-type: none"> • رأس المال العامل الصافي=الاموال المتداولة - الديون قصيرة الأجل. 	<ul style="list-style-type: none"> • رأس المال العامل الاجمالي=راس المال العامل الخاص + ديون قصيرة الاجل. 	<ul style="list-style-type: none"> • رأس المال العامل الاجنبي = د ق أ + د ط أ. • ويحسب أيضا: رأس المال العامل الاجمالي-رأس المال العامل الخاص. • ويحسب أيضا: مجموع الخصوم- الاموال الخاصة.

المصدر: إعداد هذا الجدول من طرف الطالبين بالاعتماد على عدة مراجع.

1-3- حالات رأس المال العامل:

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

➤ الحالة الأولى (رأس المال العامل موجب): يمكن اعتبار هذه الحالة بمثابة الوضعية التي تسمح بزيادة السيولة في المدى القصير على الالتزامات قصيرة الأجل. وهذه الوضعية يمكن وضعها بأنها ملائمة وهي مؤشر إيجابي على قدرة المؤسسة الوفاء بديونها.

➤ الحالة الثانية (رأس المال العامل معدوم): تعبر هذه الحالة على التوازن المالي الأدنى ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة الوفاء بديونها في موعد الاستحقاق ولكن هذا التوازن يبقى نظرياً فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالاختلالات، والاضطرابات.

➤ الحالة الثالثة (رأس المال العامل سالب): في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات في المدى القصير، وفي مثل هذه الحالات تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير وعدم القدرة على التسديد.

2- احتياجات رأس المال العامل

2-1- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يعني رأس المال اللازم للقيام بالعمل أي لمزاولة النشاط، فهو ما يلزم المؤسسة من أموال مقدما من اجل القيام بنشاطها وتمويل جزء من احتياجات دورة الاستغلال، على شرط أن تكون هذه الاموال عبارة عن رأس المال العامل أي مورد دائم ومضمون وهو أساس تسميته "احتياج" من رأس المال العامل.¹

ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج من رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

¹ دراجي أمنة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص ص 22-23.

2-2- حالات احتياجات رأس المال العامل:

➤ احتياجات رأس المال العامل موجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة فهذا يدل على ان احتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

➤ احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول إن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة ان تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار للرفع من مردوديتها.

➤ احتياجات رأس المال العامل معدومة: هذه الحالة تكون عندما تغطي موارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة.¹

3- الخزينة

3-1- تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو:

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

3-2- حالات الخزينة:

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاث حالات كالتالي:

¹ دحماني هدى، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 36-37.

- الخزينة سالبة: بمعنى الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها إلى الإفلاس.
- خزينة موجبة: بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.
- خزينة معدومة: عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

المطلب الرابع: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية التحليل المالي فهي أداة هامة في إظهار المركز المالي للمؤسسة.

1- تعريف النسب المالية

النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمنشأة، لذا فإنها تزود الاطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة عما إذا اعتمدوا على تحليل كل معلومة على حدة، ولا يتطلب حساب النسب المالية إلا قدرا محددا من المهارة والمقدرة، اما تحليل وتفسير تلك النسب فيعد المحك الذي يميز المحلل المالي الكفو من المحلل المالي الأقل كفاءة.¹

2- أنواع النسب المالية

2-1- نسب السيولة: تشير إلى مدي قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين موعد استحقاقها.

➤ نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

¹ منير ابراهيم هندي، الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 73.

الفصل الأول:.....التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية

➤ نسبة السيولة السريعة: تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

➤ نسبة السيولة الحالية: وهي النسبة التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2-2- نسب التمويل:

تظهر هذه النسب مدى التوازن القائم بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم¹ ومن أهم هذه النسب ما يلي:

➤ نسبة التمويل الدائم: وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

➤ نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

➤ نسبة الاستقلالية المالية: تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم}$$

¹ محاسبة تحليل الاستغلال والتكاليف، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1994-1995، ص43

2-3- نسب المردودية:

➤ **المردودية المالية:** تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية¹.

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

➤ **المردودية الاقتصادية:** والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو إهلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

➤ **الرافعة المالية:** يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

2-4- **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن فيما يلي أهم هذه النسب:

➤ **معدل دوران مجموع الأصول:**

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 268.

➤ معدل دوران الأصول الثابتة:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

➤ معدل دوران الأصول المتداولة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

➤ معدل دوران المخزون:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

2-5- نسب الربحية: تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المنشأة في الرقابة على التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح من المبيعات، وتتضمن هذه المجموعة عددا من النسب من أهمها هامش مجمل الربح، هامش ربح العمليات وأخيرا هامش صافي الربح¹.

ومن أهم هذه النسب ما يلي:

➤ هامش مجمل الربح:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجمول الربح} / \text{المبيعات}$$

➤ هامش ربح العمليات:

$$\text{هامش ربح العمليات} = \text{صافي ربح العمليات} / \text{المبيعات}$$

➤ هامش صافي الربح:

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{المبيعات}$$

➤ معدل العائد على الاستثمار:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{مجموع الأصول}$$

¹ منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 96.

➤ معدل العائد على حقوق الملكية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

المبحث الثالث: عموميات حول ادارة المخاطر المالية

إن الخطر بمفهومه الشائع هو ما يمكن أن يتسبب في ضرر أو أذى لحياة الإنسان المادية أو المعنوية كملكاته، والبيئة المحيطة به، وماله، ووقته، وسمعته، وحتى علاقاته الاجتماعية، فهل هذا المفهوم ينطبق على المؤسسات؟

المطلب الأول: مفهوم ادارة المخاطر المالية

1- تعريف ادارة المخاطر

هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب¹

2- تعريف ادارة المخاطر المالية

حيث يرى Williams Smith & Young بأن ادارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها، وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ويرى Cummins.J.D أن مفهوم ادارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.²

ويشير Penny أن مفهوم ادارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالاً متخصصاً يتضمن المقاييس والاجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به، ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن

¹ عبدلي لطيفة، دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011، ص 27.

² محمد علي، إدارة المخاطر المالية، رسالة دكتوراه في ادارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 3.

تخفيضه بالعمليات الحسابية، وأن المعلومات وبعد النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية ادارة المخاطر المالية.

ويعرف Penny ادارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية آثارها غير المرغوبة على المنشأة، ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية ادارة الخسائر المحتملة.

ويؤكد Stewart أن ادارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منه، لأن التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد المتوقع، أما ادارة المخاطر المالية، فإنها تعني استخدام الادوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة، وبمراجعة المفاهيم و التعريفات السابقة، نستخلص أن مصطلح ادارة المخاطر المالية يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع و درجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الاصل الذي يتولد عنه هذا العائد، كما أن مصطلح ادارة المخاطر المالية يعني بالتعرف على أخطار المضاربة المالية، وتحليلها، ومعالجتها، وتتضمن هذه الاخطار: خطر سعر السلعة، خطر معدل الفائدة، خذر سعر تبادل السلعة¹.

المطلب الثاني: أهداف ادارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر المالية لها أهداف مهمة، يمكن تصنيفها إلى أهداف تسبق الخسارة، وأهداف تلي الخسارة كما يلي:

1- أهداف تسبق الخسارة: تتضمن الأهداف المهمة التي تسبق الخسارة:

➤ **هدف الاقتصاد:** ويعد أول الأهداف، هنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن، وغني عن الذكر أن الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحوط الكافي من وقوع خسائر يحتمل أن يكون لها آثار كارثية، ورغم أن Mehr and Hedges يصنفان الاقتصاد على أنه هدف سابق للخسارة، فإن هناك حالات يمكن أن يكون فيها الاقتصاد هدفا لاحقا للخسارة، ويتم تنفيذ الكثير من تدابير خفض الخسارة بعد وقوعها،

¹ جورج ريجدا، تعريب ومراجعة محمد توفيق البلقيني وابراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 135.

والقرارات التي يتم اتخاذها في هذا الوقت يمكن أن يكون لها تأثير على التكلفة النهائية للخسارة، وعلى تكلفة التعامل مع المخاطرة.

➤ **تقليل القلق:** وهو الهدف الثاني ويقصد به تقليل التوتر، والقلق، وراحة البال التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة

2- أهداف تلي الخسارة: تتضمن الأهداف المهمة التي تلي الخسارة:

➤ **استمرارية النمو:** فالنمو هدف تنظيمي هام، فالوقاية من التهديدات التي تواجهه أحد أهداف إدارة المخاطر، يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حال حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.

➤ **استقرار الأرباح أو المكاسب:** حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموماً التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر، فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضاً أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر، وتقليل الضرائب.

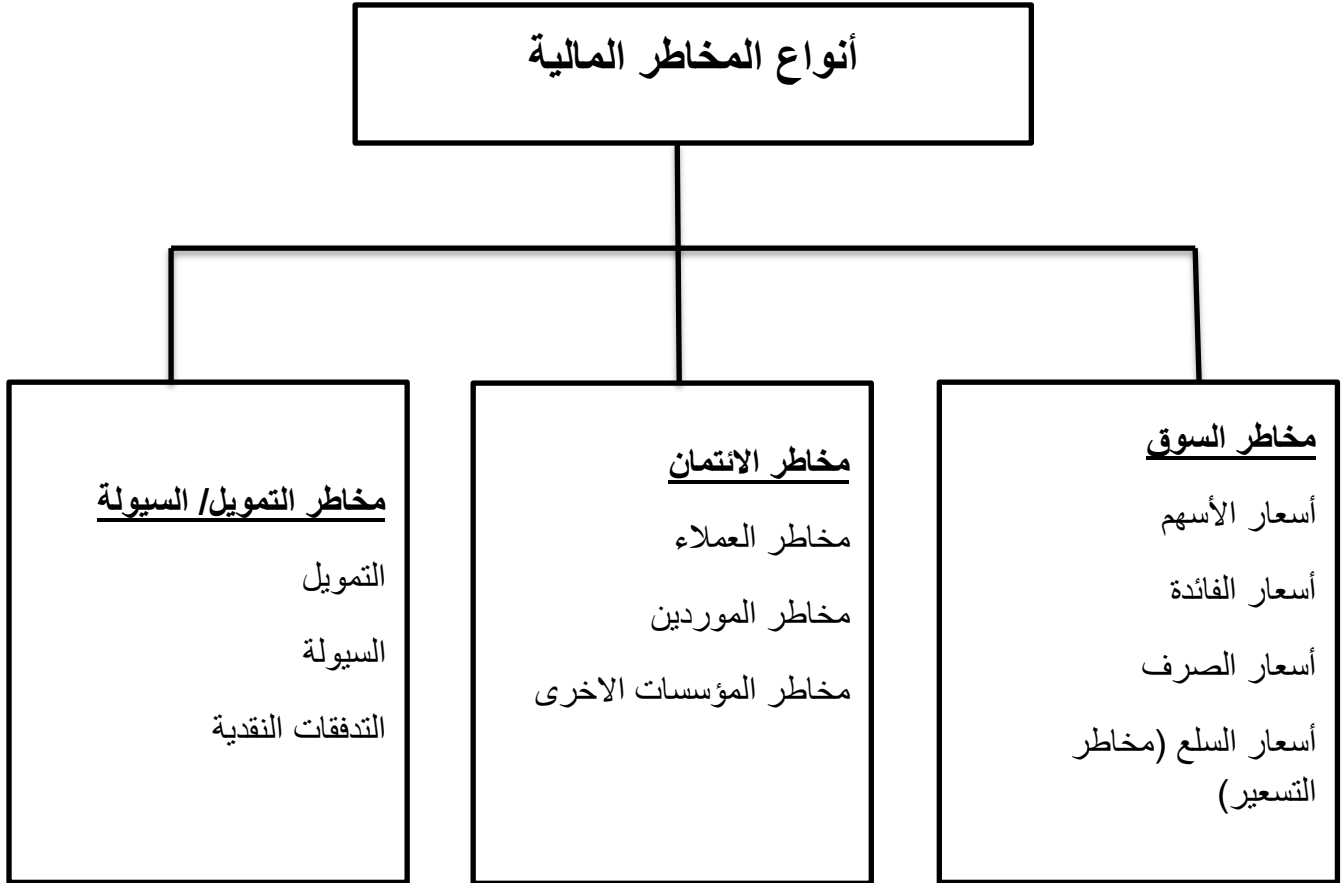
➤ **المسؤولية الاجتماعية:** حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، لأنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون، والملاك، أما عندما تحمي استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة الشركة من تكبد خسائر فادحة، يتم تفادي الإفلاس وتداعياته.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية

تؤدي المخاطر المالية إلى ظهور الخسائر الناجمة عن الفشل في تحقيق هدف مالي، وتعكس المخاطر حالة عدم التأكد بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الأسهم، جودة الائتمان، السيولة وقدرة المؤسسة للوصول إلى التمويل، هذه المخاطر المالية ليست بالضرورة مستقلة عن بعضها البعض، مثلاً أسعار الصرف وأسعار الفائدة غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، ويدرك هذا الارتباط عند قيام المسيرين بتخطيط أنظمة إدارة المخاطر.

والشكل الموالي يوضح انواع المخاطر المالية:

شكل رقم (02): أنواع المخاطر المالية



المصدر: Margaret Woods and Kevin Dowd, **Financial Risk Management for Management Accountants**, published by the society of Management Accountants of Canada, 2008, p 5.

تؤدي المخاطر المالية إلى امكانية الخسائر الناجمة عن الفشل في تحقيق الهدف المالي، ومن الممكن أن ينعكس الخطر حول أسعار الصرف، أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الأسهم وجودة الائتمان، والسيولة وامكانية وصول المؤسسة إلى التمويل، هذه المخاطر ليست بالضرورة مستقلة عن

بعضها البعض، فغالبا ما ترتبط أسعار الصرف وأسعار الفائدة ارتباطا وثيقا ويجب الاعتراف بهذا الارتباط لتصميم نظم ادارة المخاطر.¹

1- **مخاطر السوق:** هي المخاطر المالية التي تنشأ بسبب الخسائر المحتملة التي بإمكانها أن تقود نحو تغييرات في أسعار السوق المستقبلية، والتي غالبا ما ترتبط بالفائدة أو أسعار الصرف لكنها تشمل أسعار السلع الأساسية التي تعتبر حيوية للأعمال.

2- **مخاطر الائتمان:** هي المخاطر المالية المرتبطة بإمكانية التقصير من جانب الطرف المقابل، وتنشأ هذه المخاطر عادة لفشل العملاء في دفع ثمن البضائع الموفرة، ويزداد التعرض لمخاطر الائتمان بشكل كبير عندما تعتمد المؤسسة على عدد قليل من العملاء الذين يتم منحهم إمكانية الوصول إلى قدر كبير من الائتمان، تتباين المخاطر بين القطاعات، فهي مرتفعة في مجال الخدمات المالية، حيث يعتبر القرض قصير الأجل وطويل الأجل أساسيا للأعمال، ويمكن أن تتعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان للمؤسسات الأخرى جراء ارتباطها الوثيق بها.

3- **مخاطر التمويل/ السيولة:** تؤثر مخاطر التمويل على قدرة المؤسسة على الحصول على تمويل مستمر، مثال واضح على ذلك هو اعتماد المؤسسة على الوصول إلى الائتمان من البنوك، تشير مخاطر السيولة إلى عدم التأكد فيما يتعلق بقدرة المؤسسة المالية، وتتعلق أيضا بتوفير أموال كافية للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، وتتعلق مخاطر التدفقات النقدية بتقلب التدفقات النقدية التشغيلية اليومية للمؤسسة.²

المطلب الرابع: مقاييس المخاطر المالية

إن قياس حجم المخاطر المالية هو المرشد إلى ما يجب عمله، وبمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة، يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

¹ Margaret Woods and Kevin Dowd, Financial Risk Management for Management Accountants, published by the society of Management Accountants of Canada, 2008, p 5.

² Margaret Woods and Kevin Dowd, Financial Risk Management for Management Accountants, published by the society of Management Accountants of Canada, 2008, p 6.

1- الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

➤ الانحراف المعياري

يقيس الانحراف المعياري درجة انحراف القيم عن وسطها الحسابي، ووفقاً لذلك فهو يقيس درجة تباين المتغير المحتملة عن القيمة المتوقعة لها، وكلما كانت درجة الانحراف المعياري كبيرة كلما كانت المخاطرة كبيرة والعكس صحيح، وتحسب قيمة الانحراف المعياري بالمعادلة التالية:¹

$$\sigma_k = \sqrt{\sum_{i=1}^n (K_i - \bar{k})^2 \times P_i}$$

K : القيمة المتوقعة للمتغير المدروس.

K_i : القيمة أو العائد خلال فترة زمنية معينة.

P_i : احتمال تحقيق المتغير المدروس.

إن الانحراف المعياري يمثل الجذر التربيعي لمجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

➤ التباين:

يحسب التباين بقسمة قيمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للمتغير

المدروس كالتالي:

$$\text{معامل التباين} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{k}$$

حيث:

K : القيمة المتوقعة للمتغير المدروس.

¹ محمد الحبيب شربي، دور الملاحة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 17.

يتميز أسلوب معامل التباين بقياس المخاطر بأنه يأخذ في الحسبان القيمة المتوقعة للمتغير لكل اقتراح عند تقديره للمخاطرة.

➤ معامل الاختلاف

ويعرف بأنه حاصل قسمة الانحراف المعياري على متوسطه الحسابي،
ويستخدم لمقارنة التشتت

$$CV = \frac{\sigma k}{X}$$

➤ معامل بيتا

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك. ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

2- أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

يعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب، والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، ومن أهم النسب، أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي: نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات)، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل، نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل، ونسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

وهناك العديد من الدراسات السابقة اهتمت بتطوير أدوات مالية مركبة (تجمع بين أكثر من مؤشر مالي واحد في نموذج قياسي)، لأجل قياس المخاطر المالية، وبخاصة خطر العسر المالي أو الإفلاس. ومن أشهر الأدوات المالية في هذا الصدد ما يعرف بنموذج (Z).

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التطرق إلى بعض أفضل وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لإدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية و أهم مقاييس المالية، من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية التحليل المالي التي يقوم بها المحلل المالي لها أهمية كبيرة داخل المؤسسة، وهي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، تساعد عملية التحليل المالي المؤسسة في التعرف على مركزها المالي، و تجنب المخاطر المالية المحتملة بشتى أنواعها ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

الفصل الثاني:

دراسة حالة

مؤسسة مطاحن

الخصنة بالمسيلة

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري خلال الفصل السابق تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بدور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية، فتم اختيارنا لإحدى المؤسسات البارزة على الساحة المحلية على مستوى ولاية المسيلة، حيث تعتبر مؤسسة مطاحن الحضنة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الولاية ومنتجاتها من أهم المنتجات الرائدة في المنطقة، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل، ولهذا سنقوم فيها بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا لثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2013-2015).

المبحث الثالث: تحليل محتوى القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2013-2015).

المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة

قبل أن نتطرق إلى المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف)، لا بد أن نلقي بإطلالة على هاته المؤسسة الأم.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، وفي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن، غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، وكذلك وضع خطط لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن "سمباك" انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسة موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها، وهذه المؤسسات هي:

➤ مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.

➤ مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.

➤ مؤسسة الرياض بتيارت.

➤ مؤسسة الرياض بقسنطينة.

➤ مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/32 بتاريخ 11/27/1982 أنشئت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض"، ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 02/04/1990 واتخذت شكل شركة مساهمة برأس مال 5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

➤ 80%: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

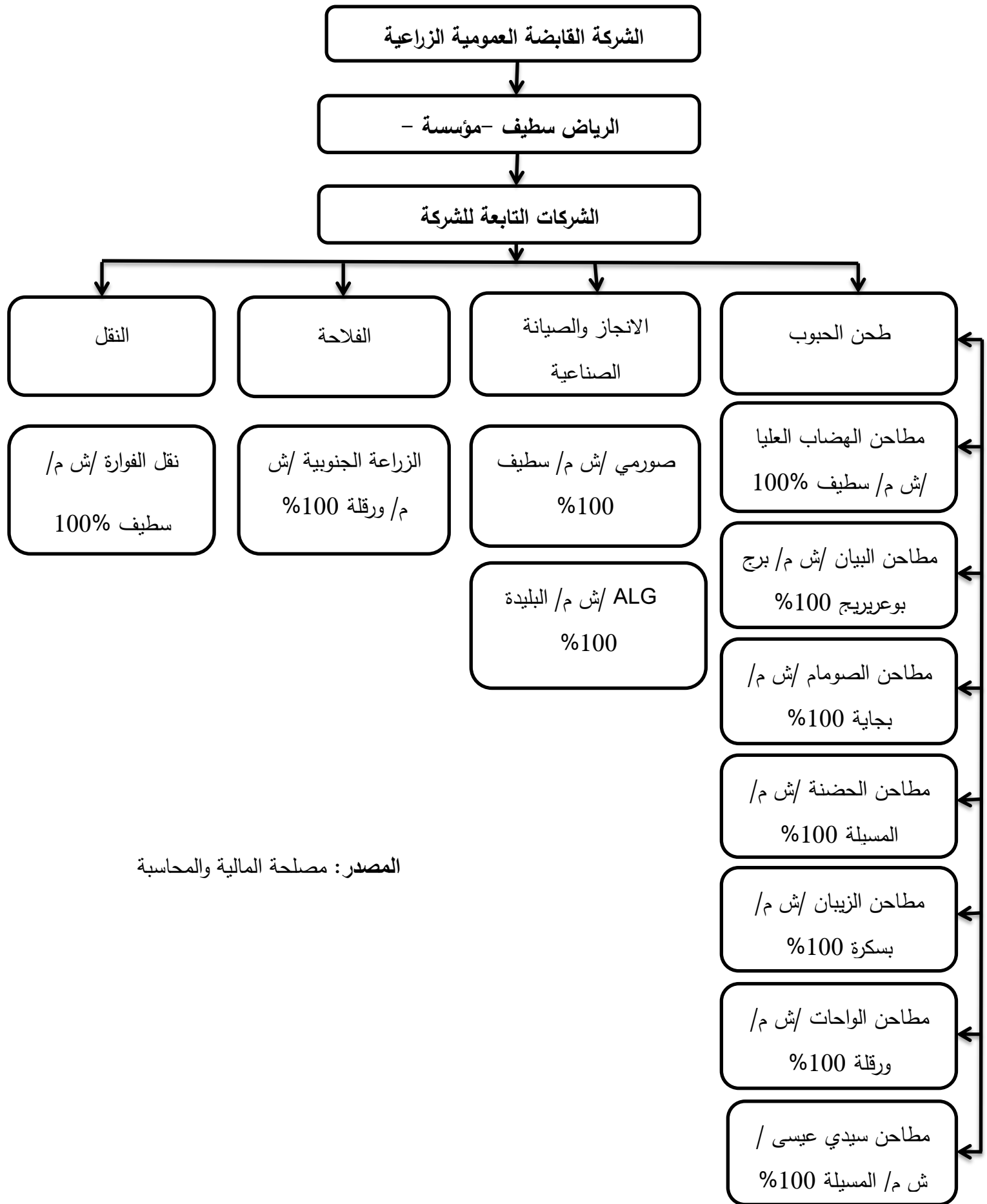
➤ 11%: المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.

➤ 09%: أشخاص طبيعيين.

يكمُن النشاط الأساسي لمجمع رياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي، ويمتلك المجمع عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها (سطيف، المسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة)، ويمكن توضيح اختصاصات الشركات التابعة لرياض سطيف في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يوضح اختصاصات المؤسسات التابعة لرياض سطيف

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

المطلب الثاني: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها

1- نشأة المؤسسة:

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة 1980، حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981، وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة"، وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 متر مربع منها 12.555 متر مربع مغطاة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1.449.460.000 دج.

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والآخر جديد:

بالنسبة للقسم القديم يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلر" بتكلفة إنجاز قدرت ب 220.915.480.55 دج وتم تشغيلها سنة 1981.

والقسم الجديد يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى 563.986.101.84 دج وتم تشغيلها سنة 1993.

➤ المقر الاجتماعي:

تقع مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجاني الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعرييج وولاية المسيلة، حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

➤ صندوق بريد رقم 11 المسيلة.

➤ الهاتف: 035.55.39.88 / 035.55.16.86.

➤ هاتف / فاكس: 035.55.00.60.

➤ السجل التجاري: 38 ب 562030.

2- أهداف المؤسسة:

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

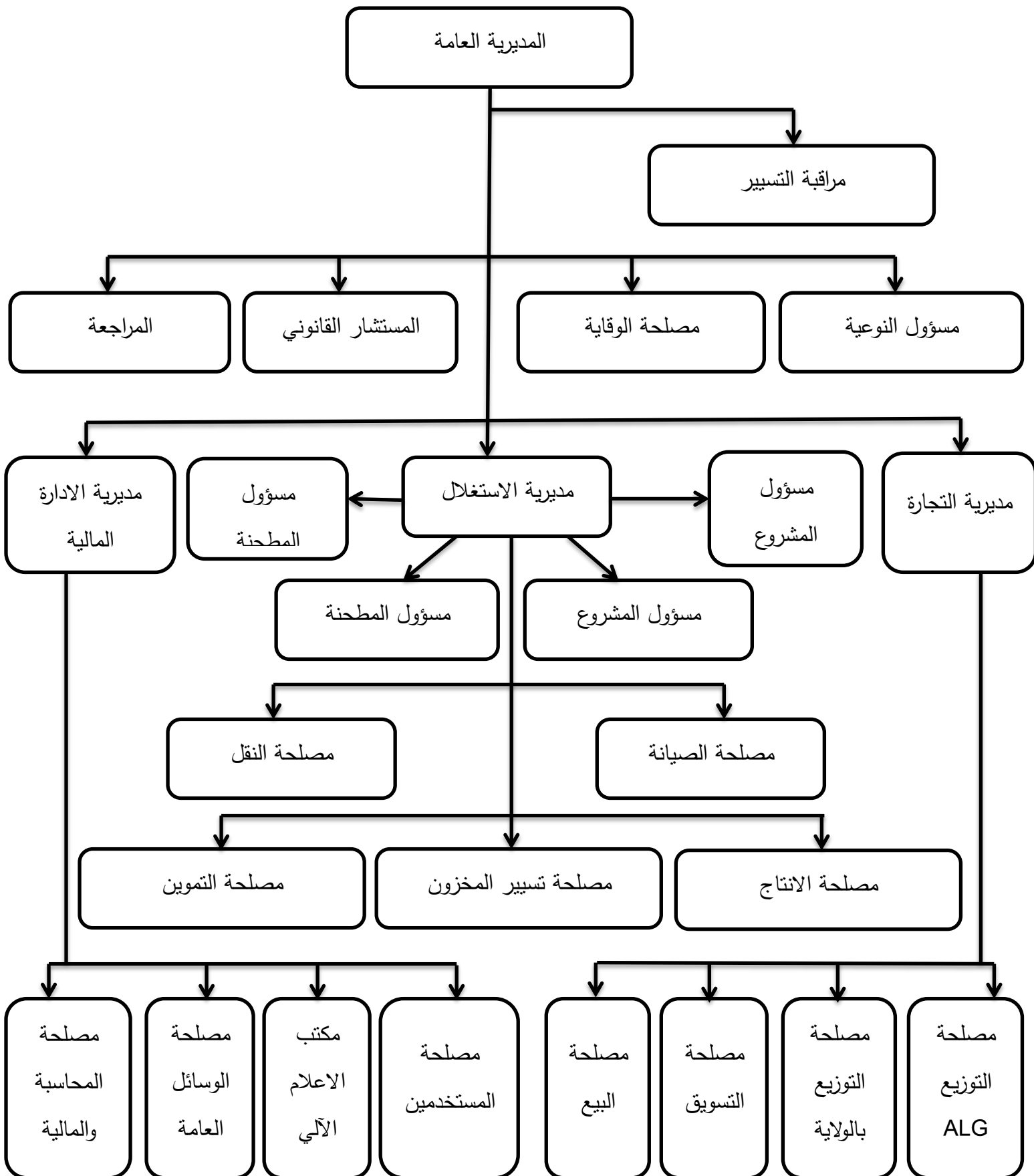
- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الانتاج وتحسين نوعيتها.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- سد حاجات المستهلك من مادتي السميد والفرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج، والتوزيع والاتصال.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلى وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب الإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات، المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة



المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

➤ شرح مختلف الوظائف بالمؤسسة:

أولاً: المديرية العامة: يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للوحدة، مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر، والأقسام الداخلية وينسق بينها.
- يقوم المدير العام يومياً بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الأم.

وتشمل المديرية العامة:

1- مراقبة التسيير: تتكون من فرد واحد يقوم بدور نائب المدير ويعتبر الذراع الأيمن له، وله عدة

مهام، وهي:

- التحضير للاجتماعات والمشاركة فيها.
- هو أمين مجلس الإدارة والذراع الأيمن للمدير ويستلم البريد المتعلق بالإدارة ويقوم بالرد عليه.
- إعداد التقارير وإصدارها سواء تلك الموجهة للمؤسسة الأم أو الموجهة للوزارة الوصية.
- تقدم الاستشارة للمدير فيما يخص القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج.
- يقدم دراسة تقييمية للإدارة فيما يخص مبيعات المؤسسة على عدة سنوات.
- إعداد مختلف الموازنات التقديرية ومراقبتها باستمرار.
- اكتشاف الانحرافات ومحاولة تصحيحها.
- إعداد لوحة القيادة لمختلف الأنشطة في المؤسسة.
- تقديم النصح والاستشارة للمصالح الأخرى.
- جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط وتحليلها وتبويبها لاستخدامها فيما بعد في إعداد الموازنات.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحنونة بالمسيلة

➤ تقديم شرح للإدارة لأسباب الانحراف إن وجدت وتقديم شرح للإيجابيات إن لم توجد انحرافات.

2- **مصلحة الوقاية والأمن:** ومهمتها حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقه وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من كل الأخطار.

3- **الاستشارة القانونية:** حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة ومورديها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.

4- **مسؤول النوعية:** حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في سير العملية الإنتاجية والخدمية، الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة والمقدار.

5- **المراجعة:** يعمل لصالح المؤسسة، تتمثل مهامه في المراقبة الداخلية لأعمال المصالح والمديريات وكذلك يعمل على توجيهه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

ثانيا: مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

1- **مصلحة التموين:** وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

➤ فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.

➤ فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2- **مصلحة الإنتاج:** مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمنتج نهائي مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها المحددة عمليا، كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة، ولهذا تعتبر من أهم المصالح وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

➤ مصنع التحويل رقم (01): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5500 قنطار خلال 24 ساعة.

➤ مصنع التحويل رقم (02): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد وفريضة على الترتيب بطاقة إنتاجية قدرها: 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما أن مصلحة الإنتاج تتفرع إلى ثلاثة فروع:

➤ فرع محاسبة المواد.

➤ فرع الطحن والإنتاج.

➤ فرع الشحن والتوضيب.

3- **مصلحة الصيانة:** وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة وتفتقر هذه المصلحة إلى:

➤ فرع الإلكترونيات: ومهمته صيانة الأجهزة الكهربائية.

➤ فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

4- **مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي تسجيل حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

➤ فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.

➤ فرع تسيير مخزونات الأكياس.

➤ فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5- **مصلحة النقل:** تقوم هذه المصلحة بعمليات شحن ونقل المنتجات إلى الزبائن المسجلين في دفاتر التوريد.

ثالثا: مديرية الإدارة المالية:

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

1- **مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

➤ فرع المالية والصندوق.

➤ فرع المحاسبة العامة.

➤ فرع محاسبة المبيعات.

➤ فرع المحاسبات.

2- **مصلحة الموارد البشرية:** لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بتسيير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وتتفرع هذه المصلحة إلى:

➤ فرع تسيير المستخدمين.

➤ فرع الخدمات الاجتماعية.

3- **مصلحة الإعلام الآلي:** يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الاعلام الآلي ومتطلباته.

4- **مصلحة الوسائل العامة:** من مهامها:

➤ متابعة جميع الأشغال التابعة للوحدة.

➤ المتابعة الميدانية للاستثمارات.

رابعاً: مديرية التجارة:

ومهمتها تتعلق بكل ما له علاقة بالتجارة والمعاملات التجارية كإبرام العقود مع المتعاملين وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها، وتسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من الوحدة عن طريق الفوترة، والتنسيق بين مصالحها وتتفرع إلى:

➤ مصلحة التوزيع بالجزائر.

➤ مصلحة التوزيع الولاية.

➤ مصلحة التسويق.

➤ مصلحة البيع.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2013-2015)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة المؤسسة لأي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة 2013-2015، المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق رقم 1-6، الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنوات 2013-2014-2015.

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1- جانب الأصول لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة "جانب الأصول":

الجدول رقم (02): يظهر جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	البيان
-	-	-	أصول غير جارية
-	23130.70	46261.39	فارق الاقتناء
1327713717.24	1249237748.03	1212026257.90	تشبيطات معنوية
255898153.36	255898153.36	1212026257.90	تشبيطات عينية
897103027.84	915641126.65	934077675.15	أراضي
131750436.82	-	-	مباني
42992099.22	77698468.02	22050429.39	تجهيزات تقنية أدوات ولوازم
			تشبيطات عينية أخرى
			تشبيطات ممنوح امتيازها

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحنونة بالمسيلة

674359524.57	481992211.17	-	التثبيات قيد الانجاز
18800.00	18800.00	18800.00	تثبيات مالية
-	-	-	سندات موضوعة موضع معادل
-	-	-	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
18800.00	18800.00	18800.00	قروض وأصول مالية غير جارية أخرى
12189183.13	11880809.56	10741976.43	ضرائب مؤجلة على الأصول
2014281224.94	1743152699.46	1222833295.72	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
148014999.35	169259857.95	80194647.80	مخزونات ومنتجات قيد الصنع
71065387.19	21051573.30	9228457.63	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن
30173316.97	21051573.30	9228457.63	المدينون الآخرون
12602457.06	9778716.59	18015840.14	الضرائب وما شابهها
28289613.16	25544188.16	18593712.22	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
752702532.36	679006015.59	1044417998.87	الموجودات وما شابهها
		443000000.00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
752702532.36	679006015.59	601417998.87	الخزينة
971782918.90	904640351.59	1170450656.66	مجموع الأصول المتداولة
2986064143.84	2647793051.05	2393283952.38	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم 01.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت زيادة بنسبة 10.63% بين سنتي 2013 و 2014 وقد عرفت زيادة بنسبة 12.77% بمقارنة بين سنتي 2014 و 2015، وهذا راجع للزيادة الملحوظة في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة فمثلا بلغت نسبة الزيادة في الخزينة 12.90% ما بين 2013 و 2014، و 10.85% ما بين 2014 و 2015، لتصبح الزيادة في أصول الميزانية ما بين 2013 و 2015 تصل إلى 24.76%.

2- جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة من "جانب الخصوم للفترة (2013-2014-2015):

الجدول رقم (03): يظهر جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	البيان
			الأموال الخاصة
1449460000.00	1449460000.00	1449460000.00	رأس المال صادر
203292170.74	127332048.84	190237647.23	علاوات واحتياطات
-	-	-	فارق إعادة التقييم
161321002.93	112022925.11	114026511.20	النتيجة الصافية
-	-	176932109.59	رؤوس أموال خاصة أخرى
1814073173.67	1688814973.95	1576792048.84	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير متداولة
356733383.94	217633433.97	-	قروض وديون مالية
509130.85	190605.63	1543951.19	ضرائب الخصوم المؤجلة
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
56136812.02	45181039.08	41167491.10	مؤونات ومنتجات مدرجة في الحسابات سلفا
413419326.81	263005078.68	42711442.29	مجموع الخصوم غير المتداولة
			الخصوم المتداولة
17403398.25	7399113.46	47265117.47	موردون وحسابات ملحقة
45831988.95	33315421.24	31317610.00	ضرائب
695336256.16	655258463.72	695197733.78	ديون أخرى

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

758571643.36	695972998.24	773780461.25	مجموع الخصوم المتداولة
2986064143.84	2647793051.05	2393283952.38	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة والملحق رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خصوم المؤسسة ارتفعت بنسبة 24.76% ما بين سنتي 2013 و2015، وهذا راجع إلى اجمالي الديون الطويلة والقصيرة الأجل.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2013-2015)

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، والجدول الموالي يوضح جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013-2014-2015، الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة للفترة المعنية.

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الطبيعة للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	البيان
2332024449.4	1756578029.9	1566238417.88	رقم الأعمال
246686.69	1174134.5	1236697.1	مبيعات من البضائع
2327278450.08	1750793163.41	1559772678.85	مبيعات من المنتجات التامة
596917.4	556542.39	395327.34	مبيعات المنتجات الأخرى
3902395.23	4054189.6	4833714.59	خدمات مقدمة أخرى
5076288.65	12705917.36	11528743.87	تغيير مخزون المنتجات
1572090.91	617454.55	853407.71	المصنعة وقيد الصنع
1572090.91	617454.55	853407.71	اعانات الاستغلال
2338672828.96	1744489567.09	1578620569.46	إنتاج السنة المالية
-1906594822.87	-1410759309.15	-1295054886.21	مشتريات مستهلكة
-38490780.55	-34051875.38	-28825312.67	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-1945085603.42	-1444811184.53	-1323880198.88	استهلاك السنة المالية

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

393587225.54	299678382.56	254740370.58	القيمة المضافة للاستغلال
-148693504.06	-138184316.03	-133087981.54	أعباء المستخدمين
-5686059.00	-5246167.00	-5544148.06	ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة
239207662.48	156247899.53	116108240.98	الفائض الاجمالي للاستغلال
61151662.67	18146369.55	28465316.53	المنتجات العملياتية الاخرى
-1094874.46	-1662862.67	-1018136.91	الأعباء العملياتية
-39192676.62	-31995558.99	-24921901.08	مخصصات الاهتلاكات
-359921252.00	-335181909.74	-333168913.77	والمؤونات
333761105.75	334054083.8	347622705.92	مخصصات المؤونات
			استرجاع عن خسائر القيمة
			والمؤونات
233911627.82	139608021.48	133087311.67	النتيجة العملياتية
475348.96	1288947.94	9143494.16	منتجات مالية
-5439536.20			
-4964187.24	1288947.94	9143494.16	النتيجة المالية
228947440.58	140896969.42	142230805.83	النتيجة العادية قبل الضرائب
-45316286.00	-31366223.00	-28226682.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-10151.65	2492478.69	22387.37	الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
22300000.00-			مؤونة مساهمة العمال في الارباح
2734060946.34	2097978968.38	1963852086.07	مجموع نواتج النشاطات العادية
-			
-2572739943.41	-1985956043.27	-1849825574.87	مجموع أعباء النشاطات العادية

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

161321002.93	112022925.11	114026511.20	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			النتيجة غير العادية
161321002.91	112022925.11	114026511.20	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية والملحق رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب النتيجة غير العادية، وهذا ما جعل النتيجة الصافية بعد الضريبة للفترة هي نفسها النتيجة الصافية للفترة، فالنتيجة غير العادية تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-).

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
	المبالغ	المبالغ	المبالغ
الأصول الثابتة	1222833295.72	1743152699.46	2014281224.94
مجموع الأصول الثابتة	1222833295.72	1743152699.46	2014281224.94
أصول متداولة			
قيم الاستغلال	80194647.8	169259857.59	148014999.35
قيم قابلة للتحقق	9228457.63	56374478.05	71065387.19
قيم جاهز	1044417998.87	697006015.59	752702532.36
مجموع الأصول المتداولة	1170450656.66	922640351.23	971782918.90
مجموع الأصول	2393283952.38	26477993051.05	2986064143.84

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

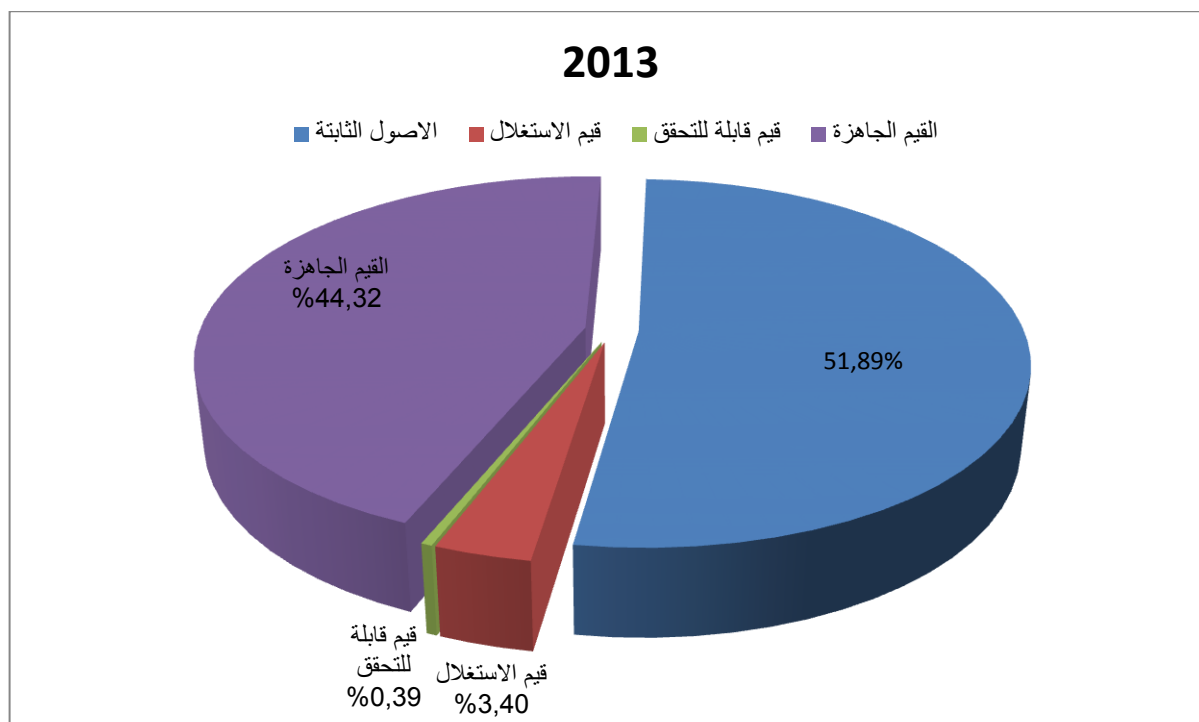
الجدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
	المبالغ	المبالغ	المبالغ
الأموال الدائمة	1576792048.84	1688814973.95	1814073173.67
الأموال الخاصة	42711442.29	263005078.68	413419326.81
ديون طويلة الأجل	1619503491.11	1951820052.63	2227492500.48
مجموع الأموال الدائمة	773780461.25	695972998.42	758571643.36
ديون قصيرة الأجل	2393283952.38	2647793051.05	2986064143.84
مجموع الخصوم			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

من أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة أكثر وضوحا وسهولة نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

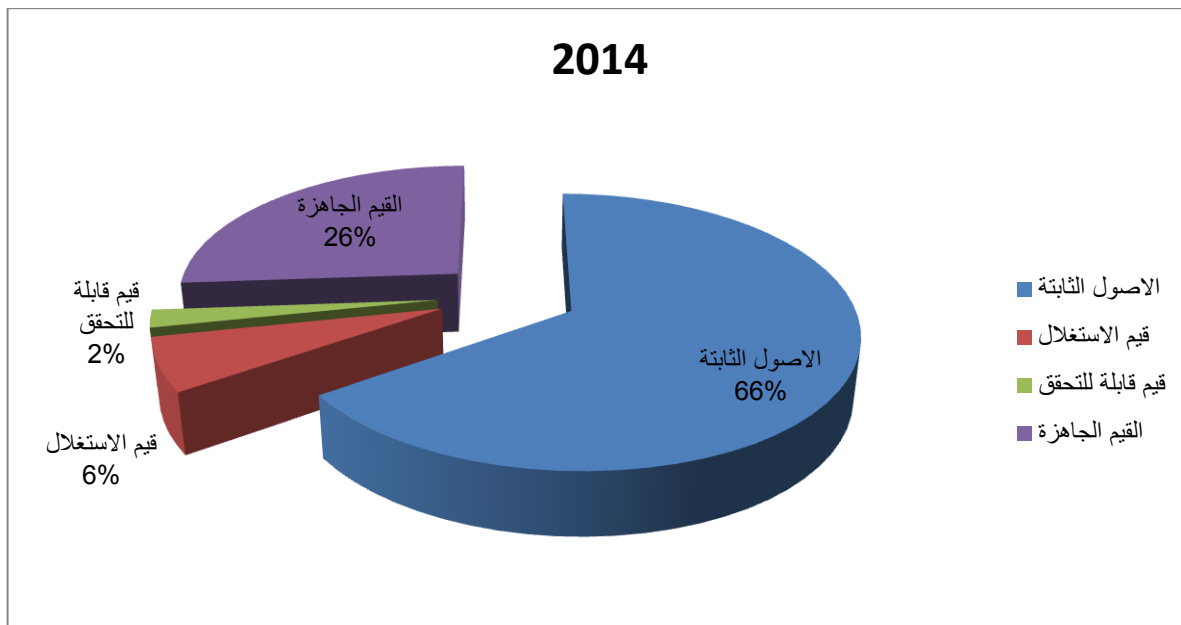
الشكل رقم(05): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول لسنة 2013



الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

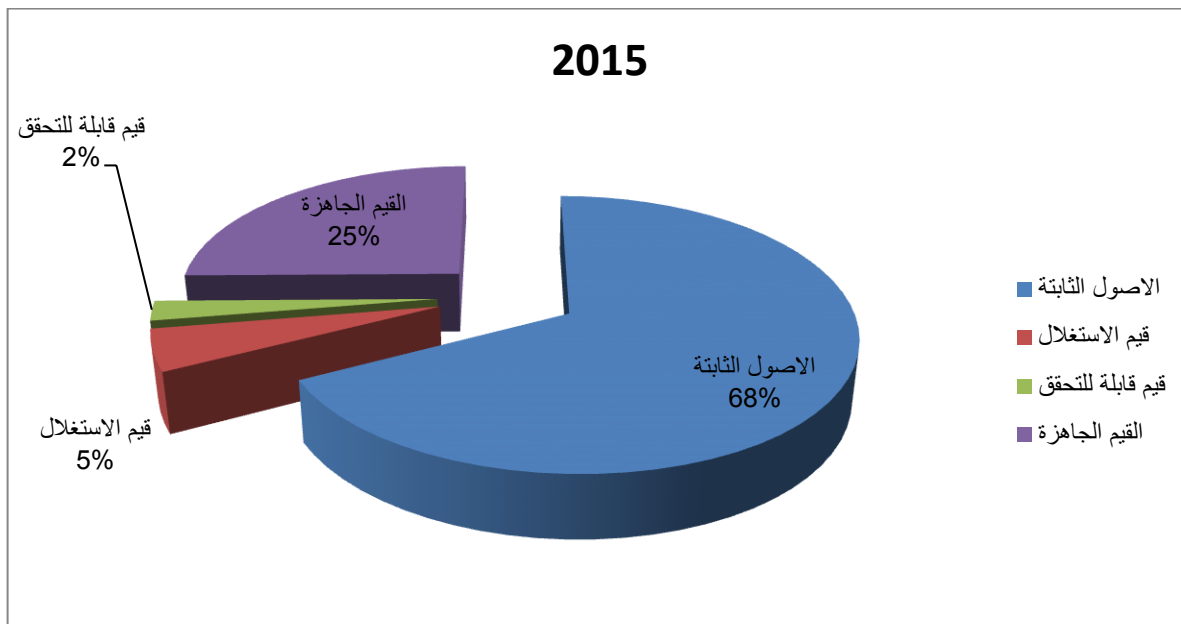
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

الشكل رقم(06): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

الشكل رقم(07): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول لسنة 2015

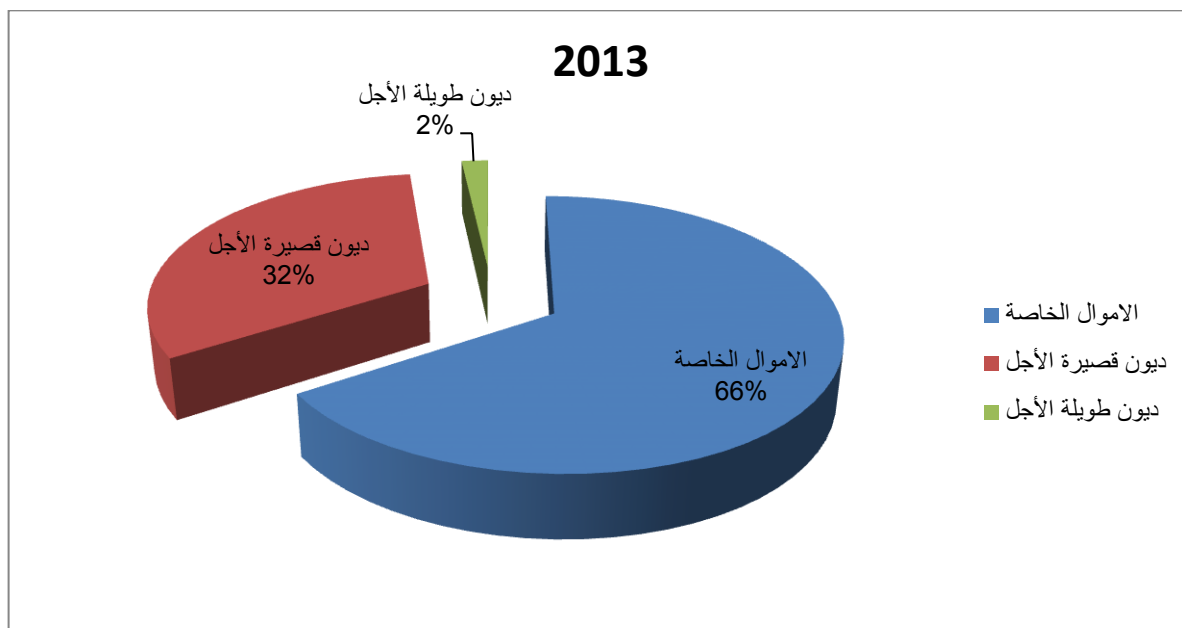


المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسييلة

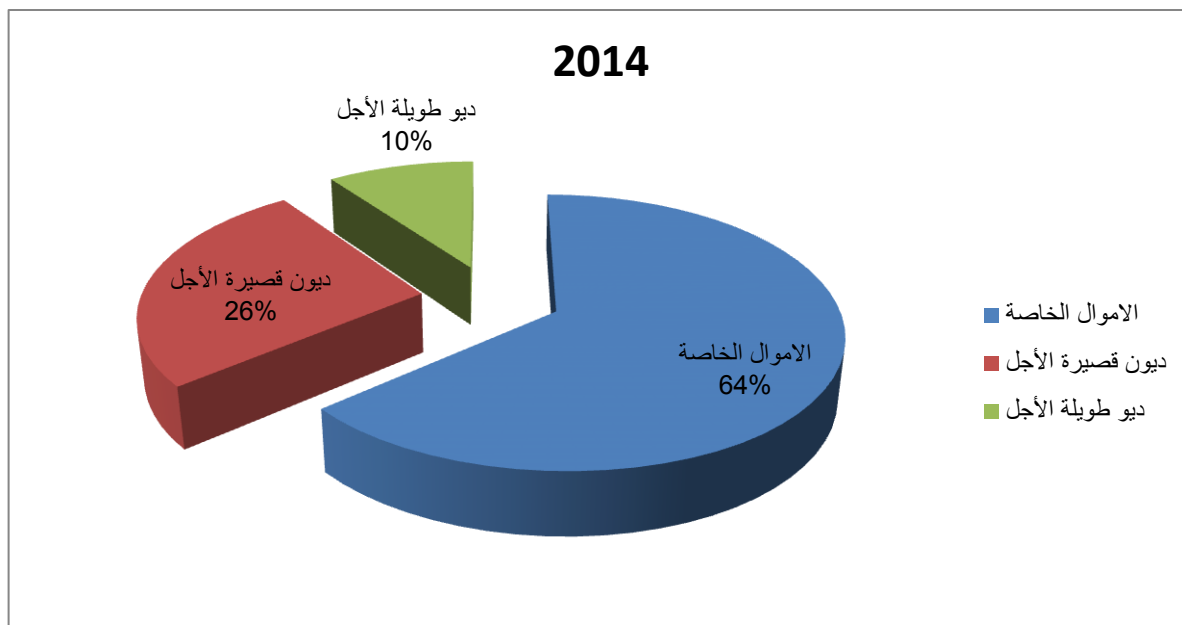
من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2013-2015 والتمثيل البياني لتركيبية أصولها، نلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد زادت سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 2%، أما ما بين سنتي 2014 و 2013 فقد زادت بنسبة 14.11%، أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الاستغلال سجلت تراجعاً في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بعدما زادت ما بين سنة 2013 و سنة 2014 وهذا ما يدل على أن المؤسسة شهدت تحسناً في تصريف مخزونها، ونلاحظ أيضاً انخفاض كبير في القيم الجاهزة ما بين سنوات 2013-2014 و 2015 وهذا ما يدل على أن المؤسسة استثمرت بهدف توسعة نشاطها، ونلاحظ أيضاً أن القيم القابلة للتحقق شهدت ارتفاعاً ما بين سنتي 2013 و 2014 ثم بقيت ثابتة حتى سنة 2015.

الشكل رقم (08): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم لسنة 2013



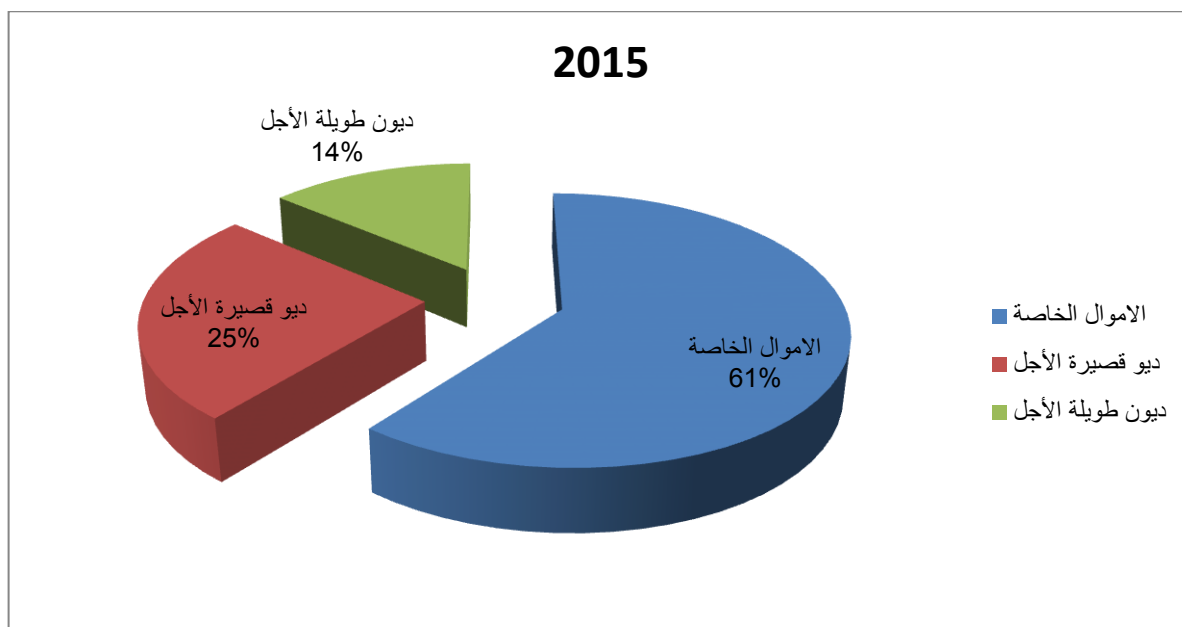
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

الشكل رقم (09): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحنونة.

الشكل رقم (10): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحنونة جانب الخصوم لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحنونة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحنونة خلال فترة 2013-2015 والتمثيل البياني لتרכيبة خصومها، نلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة انخفضت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

بنسبة 2% وانخفضت ما بين سنة 2015 و 2014 بنسبة 3% فهي تمثل وزن نسبي كبير من اجمالي الخصوم، أما الديون قصيرة الأجل فاستمر انخفاضها النسبي لتصل في سنة 2015 إلى 25% بعدما كانت تمثل نسبة 32% من اجمالي الخصوم سنة 2013، أما الديون طويلة الأجل فنلاحظ ارتفاع ملحوظ سنة 2015 مقارنة بسنتي 2014 و 2013.

المبحث الثالث: تحليل محتوى القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة (2013-2015)

لقياس قدرة مؤسسة مطاحن الحضنة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها، وتقادي المخاطر المالية، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعد على تطوير نشاطها وتوسيعه، سنقوم بتحليل وضعيتها المالية، وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة (2013-2015).

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1- حساب رأس المال العامل (FR):

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية الموضحة في:

الجدول رقم (07): يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	1619503491.13	1951820052.63	2227492500
-	-	-	-
الأصول الثابتة	1222833295.72	1743152699.46	2014281224.94
رأس المال العامل	396670195.41	208667353.17	213211275.54

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

971782918.9	904640351.59	1170450656.66	الأصول المتداولة
758571643.36-	695972998.42-	773780461.25-	-الديون قصيرة الأجل
213211275.54	208667353.17	396670195.41	رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا وشهد انخفاضا سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، ثم ارتفاعا حتى سنة 2015 ويرجع هذا إلى الزيادة في الاستدانة قصيرة الأجل، رغم هذا فقد حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن المالي، وما يمكن قوله إن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل في حال عدم توافق آجال تحويل الأصول المتداولة.

1-1- أنواع رأس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة:

الجدول رقم (08): يوضح أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	البيان
1814073173.67	1688814973.95	1576792048.84	الأموال الخاصة
2014281224.94	1743152699.46	1222833295.72	-الأصول الثابتة
-200208051.27	-54337725.51	353958753.12	رأس المال العامل الخاص
2986064143.84	2647793051.05	2393283952.38	مجموع الخصوم
1814073173.67	1688814973.95	1576792048.84	-الأموال الخاصة
1171990970.17	958978077.1	816491903.54	رأس المال العامل الأجنبي
2986064143.84	2647793051.05	2393283952.38	مجموع الأصول
2014281224.94	1743152699.46	1222833295.72	-الأصول الثابتة
971782918.9	904640351.59	1170450656.7	رأس المال العامل الاجمالي

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1-1-1- بالنسبة لرأس مال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال 2013 كان موجبا عكس 2014-2015 كان سالبا وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة هذه الأخيرة بأموالها الخاصة فالمؤسسة لديها رغبة توسيعية من خلال زيادة استثماراتها، هذا أدى بالمؤسسة إلى الاعتماد على الديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز.

1-1-2- بالنسبة لرأس المال العامل الاجنبي:

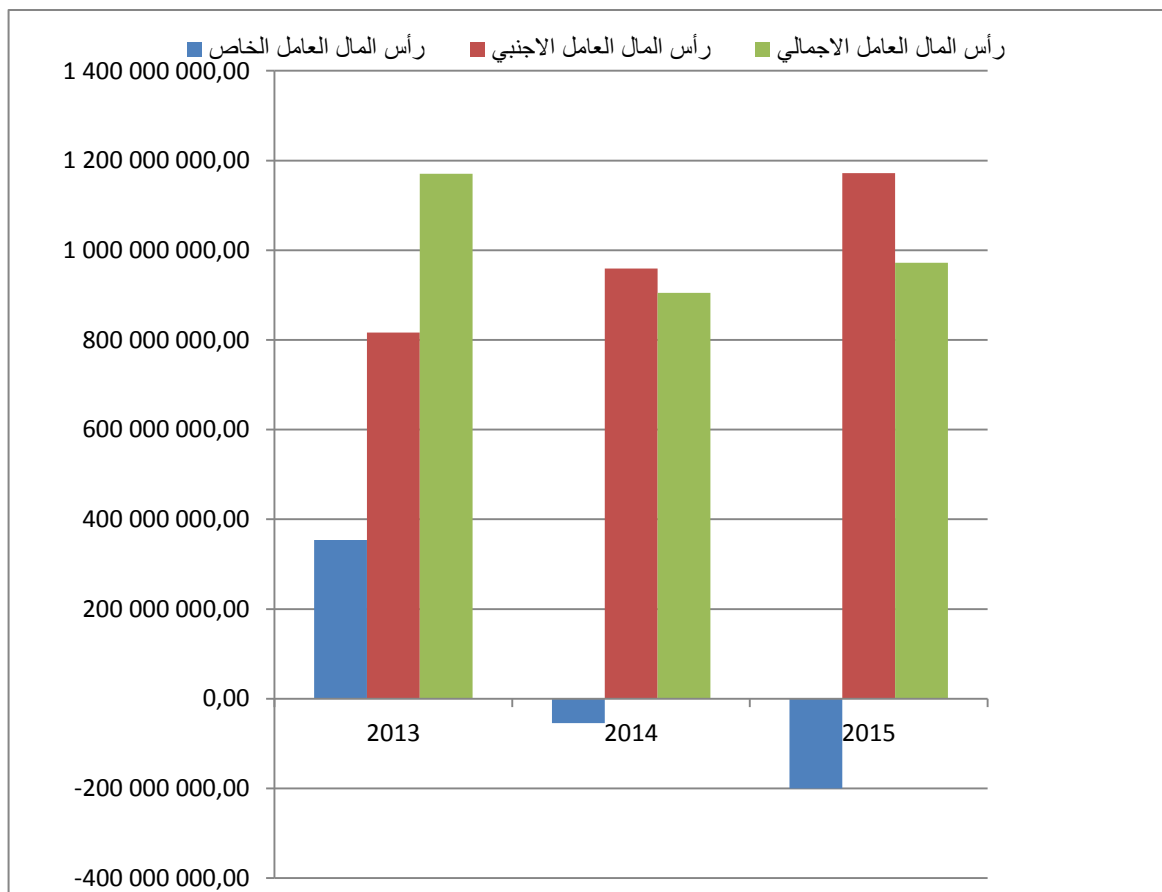
نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة وهذا بسبب زيادة الديون طويلة الأجل وهو ما يؤكد التحليل السابق لرأس المال العامل الخاص.

1-1-3- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ انخفاض رأس المال العامل الأجنبي سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ثم ارتفاعه من جديد سنة 2015 وهذا يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

الشكل رقم (11): يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015):

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2015).

2- حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR):

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

أي: الأصول المتداولة-القيم الجاهزة = احتياجات الدورة.

الديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية = موارد الدورة.

والجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2013-2015):

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

الجدول رقم (09): يوضح تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
احتياجات الدورة	126032657.79	225634336	219080386.6
موارد الدورة	773780461.25	695972998.42	758571643.36
احتياجات رأس المال العامل	-647747803.5	-470338662.42	-539491256.7

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المحاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب للفترة 2013-2015، وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج الى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة لكن يعاب على المؤسسة أن المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال خلال الفترة 2014 كانت 470338662.42 وقدرت سنة 2015 ب 539491256.7، رغم هذا فالمؤسسة حققت شرط توازنها الثاني.

3- حساب الخزينة (TN):

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (10): يوضح الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
رأس المال العامل	396670195.41	208667353.17	213211275.54
احتياجات رأس المال العامل	-647747803.5	-470338662.42	-539491256.7
الخزينة الصافية	1044417998.9	679006015.59	752702532.36
القيم الجاهزة	1044417998.9	679006015.59	752702532.36
السلفيات البنكية	0	0	0
الخزينة الصافية	1044417998.9	679006015.59	752702532.36

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المحاسبية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، ونلاحظ أن رصيد

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحنونة بالمسيلة

الخزينة انخفضت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهو ما يدل على أن المؤسسة قد استثمرت أموالها، ثم ارتفع رصيد الخزينة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بتوظيف هذه الأموال في استثمارات جديدة وهذا ليس في صالحها، عموماً فقد حققت المؤسسة شرط توازنها الثالث وهو الخزينة الصافية موجبة.

والتمثيل البياني يوضح تطور الخزينة خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (12): يوضح تطور الخزينة خلال الفترة (2013-2015):



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2015)

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بعد تطرقنا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

1- حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
نسبة التداول=الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	1.51	1.28	1.28
نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة-المخزون)/الخصوم المتداولة	1.41	1.05	1.08
نسبة النقدية= (النقدية+ شبه النقدية)/الخصوم المتداولة	1.34	0.98	0.99
سرعة دوران النقدية= صافي المبيعات السنوية/ (النقدية+ شبه النقدية)	1.5 مرة	2.59 مرة	3.1 مرة

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية.

1-1- تحليل نسب التداول:

نلاحظ من الجدول أعلاه الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة، وكانت النسبة سنة 2013 تساوي 1.51% ثم بقيت ثابتة سنتي 2014 و 2015 بنسبة 1.28% وهذا مؤشر

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالسيولة

جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها، وبالتالي فالمؤسسة تفادت مخاطر التمويل حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

1-2- تحليل نسب السيولة السريعة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، وبالتالي فالمؤسسة لا تعاني من مخاطر السيولة رغم استبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

1-3- تحليل نسب النقدية:

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة النقدية للمؤسسة خلال فترة الدراسة كانت (1.34، 0.98)، (0.99) على التوالي وهي نسب مرتفعة، وهذا يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها، وهذه تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

1-4- دوران النقدية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سرعة الدوران النقدية ارتفعت كل سنة وهذا مؤشر جيد للاستخدام الفعال للنقدية.

2- تحليل نسب الربحية:

تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية:

جدول رقم (12): يوضح نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات = صافي الربح/صافي المبيعات x 100%	114026511.2	112022925.11	161321002.93
	1566238417.88	1756578029.9	2332024449.4
	=7.2%	=6.37%	=6.92%

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

161321002.93	112022925.11	114026511.2	العائد على الأصول=صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصولx100%
2986064143.84	2647793051.05	2393283952.38	
%5.4=	%4.23=	%4.76=	
161321002.93	112022925.11	114026511.2	العائد على حقوق الملكية=صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/حقوق الملكيةx100%
1814073173.67	1688814973.95	1576792048.84	
%8.89=	%6.63=	%7.23=	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية.

2-1- نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الربح قد انخفض سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ثم ارتفع سنة 2015 ارتفاعا طفيفا، وهي نسب ربحية ضعيفة وهذا راجع الى السيولة المجمدة في الخزينة.

2-2- نسبة العائد على الأصول:

نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول قد ارتفعت في سنة 2015 مقارنة بالسنتين السابقتين وقدرت ب (5.4%)، أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا قدره 0.054 ديناراً، فالمؤسسة لا تعاني من مخاطر التدفقات النقدية.

2-3- معدل العائد على حقوق الملكية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 8.89% لكل دينار استثمره في المؤسسة، ونلاحظ أن ربح المستثمرين في ارتفاع.

3- تحليل نسب النشاط:

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها، إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

الجدول رقم (13): يوضح نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
معدل دوران مجموع الأصول=المبيعات الصافية السنوية/صافي مجموع الأصول	1566238417.88	1756578029.9	2332024449.40
	2393283952.38	2647793051.05	2986064143.84
	=0.65 مرة	=0.66 مرة	=0.78 مرة
معدل دوران الأصول الثابتة=المبيعات الصافية السنوية/صافي مجموع الأصول الثابتة	1566238417.88	1756578029.9	2332024449.40
	1222833295.72	1743152699.46	2014281224.94
	=1.28 مرة	=1.01 مرة	=1.15 مرة
معدل دوران العملاء=(مستحقات العملاء/رقم الأعمال) x 360	9228457.63	21051573.3	30173316.97
	1566238417.88	1756578029.9	2332024449.40
	=2.12 يوم	=4 أيام	=4 أيام
معدل دوران الموردين=(مستحقات الموردين/المشتريات) x 360	47265117.47	7399113.46	17403398.25
	1295054886.21	1410759309.15	1906594822.87
	=13 يوم	=2 أيام	=3 أيام

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

3-1- معدل دوران مجموع الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول قد ارتفع في سنة 2015 مقارنة بسنتي 2013 و 2014 أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.78 دينار على شكل مبيعات في سنة 2015 وهذا معدل مرتفع مقارنة بالسنتين الماضيتين، وهذا دليل على الاستغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

3-2- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة:

الفصل الثاني:دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة ازداد بمقدار طفيف سنة 2015 قدر ب 1.15 مرة مقارنة بسنة 2014 التي قدرت ب 1.01 مرة أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.15 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها.

3-3- معدل دوران العملاء والموردين:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أو المدد الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة صغيرة جدا يومين أو يوم واحد، وهذا يفسر على أن المؤسسة بعيدة عن سياسة البيع والشراء بالأجل أي أنها تتعامل مع متعاملها نقداً، وهذا ما يفسر احتفاظ المؤسسة بالنقدية الزائدة كما تم الإشارة إليه سابقاً، وبالتالي تفادي مخاطر العملاء والموردين ومخاطر الائتمان عموماً.

4- نسب المديونية:

تشير نسب المديونية إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، والجدول التالي يظهر أهم نسب المديونية.

الجدول رقم (14): يوضح نسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
نسبة الاقتراض إلى	816491903.54	958978077.1	1171990970.17
حقوق الملكية=إجمالي	1576792048.84	1688814973.95	1814073173.67
الديون/حقوق الملكية	=51.78%	=57%	=64%
نسبة إجمالي الديون =	816491903.54	958978077.1	1171990970.17
إجمالي الديون/إجمالي	2393283952.38	2647793051.05	2986064143.84
الأصول	=34.11%	=37%	=39%
نسبة حق الملكية إلى	1576792048.84	1688814973.95	1814073173.67
الأصول الثابتة=حقوق	1222833295.72	1743152699.46	2014281224.94
الملكية/صافي الأصول	=128.9%	=97%	=90%
الثابتة			

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على القوائم المالية.

4-1- نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية ارتفعت سنة 2015 مقارنة بالسنتين الماضيتين، وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون قصيرة الأجل، فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة، فالمؤسسة لا تواجه أي مخاطر متعلقة بالاقتراض.

4-2- نسبة إجمالي الديون:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها، نلاحظ زيادة نسبة إجمالي الديون سنة 2015 ب 3% مقارنة بسنة 2014، وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة فهو يزيد من ثقة مموليها وفرص حصولها على ديون جديدة.

4-3- نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض النسبة كل سنة من 128% في 2013 إلى 97% في 2014 وصولا إلى 90% في سنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة قامت بزيادة استثماراتها خلال السنتين الأخيرتين.

خلاصة الفصل:

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2013-2015) وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل موجب، احتياجات رأس المال العامل سالب والخزينة موجبة)، أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وتفادي مخاطر السيولة إضافة إلى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على الموارد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة وبالتالي تفادي مخاطر التمويل.

الخطمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، يمكن القول بأن الوظيفة المالية تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة، والممول لأي حركة تقوم بها هذه الأخيرة، ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالباً ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق المال أو إقراض من البنوك.

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لا تضم إدارة متخصصة وظيفتها الرئيسية إدارة المخاطر المالية التي تمر بها المؤسسة، هذا بالإضافة إلى غياب مخطط عملي يندرج ضمن استراتيجية وسياسات المؤسسة يكون هدفه تتبع المخاطر المالية التي تصادف المؤسسة والسيطرة والتحكم فيها.

من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا في النهاية إلى جملة من النتائج والتي تمثل خلاصة هذه الدراسة وهي كالتالي:

- ✓ استطاعت مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة خلال فترة الدراسة (2013-2015) أن تحقق قيم موجبة لكل من رأس المال العامل والخزينة، وسالبة لاحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات دورة استغلالها، وتوفير فائض يعتبر كهامش أمان لمواجهة المخاطر المحتملة على المؤسسة.
- ✓ تبين أن مؤسسة مطاحن الحضنة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها وهي تعبر عن أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.
- ✓ تبين من خلال تحليل نسب الربحية أن المؤسسة خلال فترة الدراسة استطاعت تسيير مواردها بطريقة فعالة تسمح لها بتحقيق عوائد مرضية.
- ✓ من خلال تحليل نسب النشاط تبين أن المؤسسة ليست كفؤة في إدارة أصولها فعلى المؤسسة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها إن كان غير مستغل.

✓ من خلال تحليل نسب المديونية تبين أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة وبالتالي تجنب مخاطر التمويل.

✓ مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ليست لها ثقافة ادارة المخاطر كأسلوب علمي ومنهجي قائم على أسس مرحلية وواضحة تستعمل في تحليلها تقنيات كمية ورياضية، هدفها ترشيد ودعم القرار أثناء المرور بمخاطر معينة، الشيء الذي يجعلها بعيدة عن الادارة الفعالة للمخاطر.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: بعد اجراء الدراسة التطبيقية لاحظنا بأن مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لا تستخدم التحليل المالي الذي يعتبر من أهم أدوات التخطيط والرقابة والتسيير، مما جعل المؤسسة تعاني من ضعف أدائها وكفاءة أنشطتها، فالتحليل المالي يوفر معلومات لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المالية التي تفيد في تطور المؤسسة وبالتالي فان الفرضية هنا مثبتة.

الفرضية الثانية: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية والنسب المالية من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة مما يؤكد أهمية التحليل المالي لمراقبة التسيير وادارة المخاطر المالية وبالتالي الفرضية مثبتة.

الفرضية الثالثة: إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها، بعدها يتم تقييمها وتحليلها بناء على عدة طرق ليتم في الأخير معالجتها والسيطرة عليها، وهذا ما يبين عدم صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: ينتج الخطر أساسا من عدم التأكد والتي تجعل من متخذ القرار في حالة قلق وخوف نتيجة تلك القرارات المبنية على عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، إما بسبب عدم معرفة بما سيكون، أو عدم وجود خبرة لديه نابعة من تجارب سابقة مرت بها المؤسسة بظروف مماثلة، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الرابعة في شطرها الأول بأن الخطر ينتج من تفاعل مسبباته، ويتفق معها في الشطر الثاني والذي يتعلق بعدم القدرة على التنبؤ بالخطر.

الاقتراحات:

- ✓ ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة واعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة.
- ✓ ينبغي على الشركة مواكبة المستجدات في عالم التسيير بما فيها تسيير المخاطر المالية الذي يعتبر حديث النشأة خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية وذلك من خلال توفير دورات تكوينية وتدريبية في مجال إدارة المخاطر المالية التي يملها المحيط الخارجي والداخلي.
- ✓ ضرورة بناء مخطط عملي مسبق يضم مختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة وكذا المراحل العملية لمعالجتها، أي أن يكون هناك دليل ترجع إليه الشركة حين تعرضها لأي خطر.
- ✓ تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة يفرض عليها ضرورة استحداث قسم جديد يكون نشاطه الأساسي إدارة مختلف المخاطر المالية بصفة فعالة وأكثر مرونة في التعامل مع التقلبات والتغيرات المتسارعة في المحيط.

آفاق الدراسة:

وفي الختام لا يزال موضوع دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية أمامه الكثير من البحث والعمل والتغيير، لذلك نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية وانطلاقة ايجابية في سبيل إثراء العلوم والمعرفة من خلاله تصبح مفاتيح لمواضيع أخرى:

- ✓ دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ دور إدارة المخاطر المالية في صياغة استراتيجية المؤسسة.
- ✓ التقنيات الكمية لتوقع الخطر وتحليله.

قائمة

المراجع

والمصادر

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
- 2- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 3- أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007.
- 4- جورج ريجدا، تعريب ومراجعة محمد توفيق البلقيني و ابراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ، السعودية، 2006.
- 5- عبد الحليم كراجه، الإدارة والتحليل المالي أسس-مفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
- 6- عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2013.
- 7- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
- 8- منير ابراهيم هندي، الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 9- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005.

- 10- محاسبة تحليل الاستغلال والتكاليف، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1994-1995.
- 11- ناصر دادي عون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 12- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي.

الكتب باللغة الانجليزية:

- 1- Margaret Woods and Kevin Dowd, **Financial Risk Management for Management Accountants**, published by the society of Management Accountants of Canada, 2008, p 5.

الرسائل والأطروحات:

- 1- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2011
- 2- دحماني هدى، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
- 3- دراجي أمنة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.
- 4- صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 5- عبدلي لطيفة، دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

6- محمد الحبيب شربي، دور الملاعة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

7- محمد الصالح عواشري، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

8- محمد علي، إدارة المخاطر المالية، رسالة دكتوراه في ادارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

الملاحق

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، لتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحثان على جمع البيانات المتعلقة بالموضوع والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- لا بد للمحلل المالي التحكم في آلياتها، والتحلي بصفة متخذ القرار وهذا في صالح المؤسسة.
- إدارة المخاطر المالية هي الوظيفة التي تضمن للمؤسسة الاستمرارية في ظل الظروف المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، مؤشرات التوازن، إدارة المخاطر المالية.

Abstract :

This study aims to détermine and show the rôle of the Financial anlalysis to manage financial risks of LHODHNA Mills institution in Msila.

For achieve the purpose and answer the questions of This study, the two researchers based their work on gathering data, and they made the theoritical side of the study, while the practical side was achieved in the institution of LHODHNA Mills, all of this depended on a study that adopted the descriptive–analytical méthode for test the hypothesis of the study and analysé the Financial situation of the institution, This study concludes to many resultes:

- The financial analyst must control the mechanisms, and be a decisin–maker in favor of the institution.
- Financial risk management is the function that ensures the institution’s continuity under different circumstances.

The key words : Financial analysis, balance indicators, Financial risk management.

